الفكر الاقتصادي في أوروبا بعد القرن الـ15

يعتبر القرن الخامس عشر منعرجا حاسما في تاريخ الفكر الإنساني إذ أنه شهد ميلاد العديد من المفكرين في مجالات شتى، يرجع لهم الفضل في التطور والرقي الذي بلغه الإنسان، وكان هذا التاريخ كذلك محطة عرفت فيها الدولة تغيرات وتطورات عديدة بعد تراجع نفوذ الكنيسة وتناقص سلطة الإقطاعيين، مما مهد إلى تبلور النموذج الحديث للدولة، ومعه بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية، فظهرت عدة اتجاهات فكرية تناولت العديد من الأفكار الاقتصادية.

وقد ارتبط الفكر الاقتصادي بهذين العاملين لينتج لنا نمط معين من التوجه الاقتصادي وهو المذهب التجاري (المطلب الأول)، ثم تفاعلت مجموعة أخرى من الظروف أفرزت عن مذاهب أخرى هي المذهب الفزيوقراطي (المطلب الثاني)، والمذهب الكلاسيكي (المطلب الثالث)، وأخيرا المذهب الاشتراكي (المطلب الرابع).

المطلب الأول: المذهب التجاري

يعد الفكر التجاري من أقدم المذاهب الاقتصادية، ظهر مع بداية القرن السادس عشر متأثرا بمجموعة من الظروف السائدة آنذاك، منها: انهيار النظام الإقطاعي، ظهور حركات الهجرة من الأرياف إلى المدن، فأصبحت هذه الأخيرة مركزا للتجارة والتداول نتيجة للتوسع السكاني الكبير، مما ساهم في تغير النشاط الاقتصادي القائم على الإنتاج للاستهلاك الذاتي إلى نظام انفصل فيه المنتج عن المستهلك، وأصبح بينهما وسيط يسمى "التاجر" يقوم بتوزيع الإنتاج. وقد غطت مرحلة الرأسمالية التجارية الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر

قام عدد كبير من التجار بتبني عدة أفكار اقتصادية، والتي أصبحت تسمى بالمذهب التجاري، وجعلت لنفسها بعض المبادئ التي تقوم عليها (الفرع الأول)، رغم أنها انقسمت إلى العديد من المدارس (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مبادئ الفكر التجاري

نشأت عدة أفكار للمفكرين التجاريين مستندة في ذلك عل**ى مجموعة من المبادئ، والتي يمكن إيجازها** فيما يلي:

أولا: تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي

إن حجر الأساس في التفكير التجاري هو تحقيق فائض دائم في ميزان المدفوعات، وذلك لضمان تدفق المعدن النفيس. ولكن ما هي السياسات التي اتبعوها لتحقيق ذلك؟ بالنسبة للسياسات الخارجية من رقابة على الصرف،

وتحديد الاستيراد فقد تناولناها من قبل، أما التدخل في الشئون الداخلية فقد أخذ شكلا متعنتا في فرنسا، ولم يكن هذا النوع من التدخل المتعنت موجود في انجلترا لوجود البرلمان، ولكن هذا لم يمنع من وجود الاحتكار وحصول التجار وكبار رجال الأعمال على أرباح احتكارية، حيث أنها تعتبر ريع نتيجة لوضعهم المتميز، أما "هيل" فقد عارض ذلك بشدة ورأى أن التدخل في عمل السوق غالب ا ما يفشل أمام السلوك التلقائي لتغير الأسعار والأرباح وأن كل شخص سيتبع الطريق الذي يراه أكثر ربحية، وقد رأى "آدم سميث" بأن المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي هو المصلحة الشخصية، هذاالاتجاه الذي يدعو إلى الحرية في اتخاذ قرارات الإنتاج والأسعار إنما يخدم طبقة أصحاب الثروات.

كانت هذه الإستراتيجية تهدف للقضاء على نفوذ الإقطاعيين، وهذه الفئة التي طالما سيطرت على كافة أشكال النشاط الاقتصادي وربما أعاقته، وفي المقابل لم تكن تبذل أي جهد لحمايته من المخاطر المحدقة به، وهو ما جعل أنصار المذهب التجاري ينادون بضرورة تدخل الدولة على أساس أنها الوحيدة القادرة على حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الأجنبية بفرض الضرائب على الواردات، وذلك من أجل استبعاد المنافسة الخارجية، وتعزيز الصناعات المحلية خاصة المنتجات الفاخرة[1].

ثانيا: الذهب والفضة منبع الثروة

اعتبر التجاريين الذهب والفضة أساس الثروة، فمقياس ثروة الفرد يجب أن تقاس بما يملكه من ذهب أو فضة لأنه عن طريقهما يستطيع شراء ما يريد من منتجات، وما يصدق على الفرد يصدق عل الدولة، لذا يجب أن تسعى الدولة لتنمية ثروتها لتحقيق القوة، ويكون ذلك عن طريق زيادة ما تملكه من معادن نفيسة وبصفة خاصة الذهب والفضة[2]. ولذلك إذا استطاعت الدولة أن تبيع للدول الأجنبية سلعا وخدمات (الصادرات) أكثر مما تشتريه منها (الواردات)، ويلزم ذلك وجوب العمل من الدولة على تحقيق فائض في الميزان التجاري، وهذا سيسمح برفع رصيدها فتصبح في هذه الحالة دائنة للدولة الأخرى ما يسمح لها بطلب سداد الدين بالذهب والفضة (معادن نفسية)، يؤدي زيادتها إلى زيادة قوة الدولة خاصة الحربية إذ تستطيع به تجهيز الجيوش والإنفاق عليها، فرصيد الدولة من الذهب والفضة وإن كان يدخل خزائن التجار إلا أنه يشكل قوة لها عن طريق الضرائب أو القروض الإجبارية التي تتحصل عليها من التجار

[1]- DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Histoire de la pensée économique, Dunod, Paris, 2008, p. 24.

[2]– البلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 38. أنظر أيضا: كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص 483–484. النجار سعيد، المرج ع السابق، ص 28.

كما أن الدولة يجب عليها لنفس هذا الغرض أن تنقص بأكبر قدر من استهلاكها وأن تقوم باستغلال مناجم للذهب والفضة – إذ كانت تحوزها– إلى أقصى درجة، والسبيل الأخر إلى ذلك هو أن تسعى الدولة إلى ضم المستعمرات التي تحتوي على مناجم للذهب والفضة بقصد استغلال هذه المناجم واستنفاذ ما فيها من معادن نفسية.

الفرع الثاني: أهم المدارس التجارية

قام المذهب التجاري في أنحاء أوروبا عامة، غير أن أشهر الدول التي تبنته هي اسبانيا، فرنسا وانجلترا، وفي كل من هذه الدول قامت مدرسة تختلف من حيث توجهها بعض الشيء، فالمدرسة الإسبانية بزعامة **(Olivarez)** و**(Louis Ortiz)**، والتي تسمى المركانتيلية المعدنية (Le mercantilisme métalliste) تنادي بضرورة تقوية نفوذ الدولة عن طريق جلب أكبر قدر من الذهب والفضة، وتشجيع استغلال إسبانيا مناجم مستعمراتها الغنية بالذهب والفضة، ووضع قيود على التجارة الخارجية، ومنع تصدير الذهب إلى الخارج. وهذه الإجراءات كان الغرض منها زيادة حصيلتها من المعدن النفيس

أما المدرسة الفرنسية فقد اعتبرت أن ثراء الدولة يتحقق بتشجيع الصناعات المحلية لزيادة حجم الصادرات، لذلك تسمى بالمركانتيلية الصناعية (Le mercantilisme industriel)، ومن أبرز مفكريها **كولبير (Colbert)** الذي كان يعتقد أن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها، وأن تلك الزيادة لا تتحقق إلا على حساب الدول الأخرى لأن كمية المعادن الثمينة في أوروبا محدودة، ولذا لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة. وقد تدخلت الدولة لتنظيم التجارة وفرضت بعض القيود لتشجيع الصناعة، فاتخذت إجراءات لمنع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومنع ارتفاع الأجور، ومنح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع، وفرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى إعفاء المواد الأولية من الضرائب، وتأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج

وبهذا التوجه اتخذت المدرسة الإنجليزية اتجاها تجاريا على غرار المدرسة الفرنسية، فهي ترى أن عائدات الصادرات يجب تسخيرها في شراء المواد الأولية، وكانت وسيلتها الوحيدة في الحصول على المعدن النفيس هو تحقيق فائض في الميزان التجاري بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها، وهذا الفائض يدفع ذهبا من الخارج. فسياسة إنجلترا التجارية في الحصول على الذهب اعتمدت على طريقة غير مباشرة، وهي تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري

وقد حرصت الدول الأوروبية الكبرى على تدعيم هذه السياسات عن طريق توسيع نفوذها الاستعماري، وتطبيق ما عرف باسم العهد الاستعماري، واعتبروا المستعمرات ما هي إلّا مناطق جعلت لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للمذهب التجاري

يُعاب على هذا المذهب أنّه ذو توجه شمولي تقتصر نظرته على الدولة كفاعل اقتصادي، ولا يعني بتصرفات الأفراد ومشكلاتهم الاقتصادية، وحتى التحليل الاقتصادي للظواهر والعلاقات فيما بينها فإنه لم يحظ بعناية من التجاريين، لأن المفكر التجاري أقرب إلى الداعية منه إلى صاحب التحليل[3]. وإذ المذهب التجاري يهدف أساسا إلى زيادة ثروة الدولة، فإنه يشجع على استعباد الشعوب وسرقة ثرواتهم، وهذه الأفكار هي التي أسست لفكرة الاستعمار وجعلت العديد من الدول خاصة الإفريقية منها تعاني لقرون عديدة من ويلاته ولا زالت أثاره قائمة إلى حدّ الآن

كما يعتبر الفيزيوقراطيون أن المذهب التجاري هو أصل الأزمات التي تؤثر على البلاد. أولا، هناك أزمة مالية عامة: الدولة مفلسة. لدينا أيضا أزمة سياسية، حرب استمرت لمدة 7 سنوات، أدت إلى خسارة المستعمرات الأمريكية، وساهمت في زيادة العبء المالي. وأخيرًا هناك أزمة زراعية، فالزراعة الفرنسية لا تنتج ما يكفي لإطعام البلاد (المجاعات)[4].

المطلب الثاني: المذهب الفيزيوقراطي (Physiocrates)

أدت السياسة الماركنتيلية إلى تراكم الذهب والفضة في الدول الأوروبية بمعدلات فاقت معدلات الإنتاج، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار والاضمحلال الاقتصادي، وأدت هذه الظروف إلى حالة من الرفض تجاه سياسة التصنيع والتجارة والدعوة للعودة إلى الأرض والزراعة. كما أدت إلى ظهور تيار من المفكرين الاقتصاديين بفرنسا والذين وصفوا بالطبيعيين أو الفيزوقراط في القرن الثامن عشر، كان أبرزهم المفكر **(Quesnay François)** الذي طرح أفكاره في مؤلفه الشهير "**الجدول الاقتصادي**" وبشكل عام فإن هذا المذهب يعتقد أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية عامة وثابتة مثلها مثل القوانين الطبيعية والبيولوجية الأخرى التي تحكم الكون بأسره، لا دخل لأحد فيها.

وعليه، أصبح من الجدير بالذكر التطرق إلى بعض المبادئ لعدد من المفكرين الذين استخدموا فكرة النظام الطبيعي بشكل أو بأخر (الفرع الأول)، والتي تعرضت بدورها إلى بعض الانتقادات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مبادئ المذهب الفيزيوقراطي

---

[3]– النجار سعيد، المرجع السابق، ص 48.

[4]- Les physiocrates considèrent que les mercantilistes sont à l'origine des crises qui touchent le pays. Il y a d'abord une crise des finances publique : l'Etat est en faillite. On a aussi une crise d'ordre politique, guerre de 7 ans, qui se solde par la perte des colonies américaines, et a contribué à alourdir = davantage les finances. Et pour finir il y a une crise agricole, l'agriculture française ne produit pas suffisamment pour nourrir le pays (famines). Voir : BERAUD Alain et FACCARELLO Gilbert, Nouvelle histoire de la pensée économique, Tome 1, Editions la découverte, Paris, 1992, p. 131.

يمكن استخلاص مجموعة من المبادئ التي قام عليها المذهب الفيزيقوراطي، كما يلي:

أولا: النظام الطبيعي

اعتبر الفيزوقراطيين أن الاقتصاد ظاهرة طبيعية تحكمها قوانين ثابتة بنفس منطق الظواهر الطبيعية، وينبغي البحث عنها بمنهجية علمية بعيدا عن الفلسفة والأخلاق والدين، وحيث أن الظاهرة الاقتصادية تحكمها قوانين طبيعية يتعين على الدولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي، وهم القائلون بمبدأ "**دع الأمور تجري في أعنتها**"[5]، لأن تدخل الدولة في الاقتصاد من شأنه أن يفسد المنظومة الاقتصادية الطبيعية أو يعرقل حركتها، ولذلك على الدولة ألا تتدخل في الاقتصاد إلا بأقل درجة ممكنة وأن يقتصر دورها على الحماية والتأكيد على مبدأ الحرية الاقتصادية والملكية الفردية، وتوفير الأمن وإقامة العدالة بين الناس

ثانيا: الحرية الفردية

هذا المبدأ يقوم على قاعدة مشهورة **لأدم سميث** وهي "**دعه يعمل دعه يمر**" «**Laisser faire Laisser passer**»، فأساس النظام في المذهب الطبيعي هو الملكية الفردية، والحرية الاقتصادية. وهذا المذهب يطلق الحرية للفرد، ويمنع الحكومة من التدخل في الحياة الاقتصادية. وقد امتاز "**أدم سميث**" بآراء خاصة به عن الحرية الفردية، وهنا يقول: إنه لا بد لأي مشروع خاص يراد أن يعم نفعه المجموع من شرطين:

1- أن يكون وراءه باعث النفع الذاتي الفردي.

2- أن تحيط به المزاحمات المطلوبة والضروري وجودها.

فلو انعدم أحد هذين الشرطين من مشروع ما كانت العاقبة على الجمهور منه سيئة سوء عاقبة المشروعات التي تقوم بها أو تتداخل فيها الحكومة

ثالثا: الثروة والناتج الصافي

الثروة عند الطبيعيون لا تكون حقيقية إلا إذا أمكن التصرف فيها أي استهلاكها دون المساس بقدرة البلد على خلق مثلها أو أكثر منها، فالزراعة هي النشاط الوحيد الذي يمكن وصفه بالإنتاج، وهي النشاط القادر على خلق الناتج الصافي،

---

[5]- النظام الطبيعي مبني على الحرية يربط منفعة الشخص بمنفعة الجماعة؛ لأنه لا يحتاج في تطبيقه إلا لترك الأمور تجري في أعنتها بدون قيود، فيترك مجال العمل للأفراد واسعا حرا، وتتعلم الجماعات والقائمون بأمرها طرق السير بمقتضى تلك القوانين. أنظر: محمد لطفي جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الأوروبية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 15. النجار سعيد، المرجع السابق، ص 117.

ومن هنا كان قياس الطبيعيون للثروة بالناتج الصافي، وأن الصناعة والتجارة عبارة عن أعمال خدماتية غير منتجة وغير قادرة على الخلق وإعطاء قيمة جديدة وكانوا يسمون التجار والصناع وأرباب المهن بالطبقة العقيمة غير المنتجة لأنها لا تخلق ثروة جديدة، ولهذا فإن أهم ما ترتب على المذهب الطبيعي من نتائج أنه اختص بالضريبة، وطالما أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة الحقيقية وليس المعدن النفيس الذي لا يتعدى كونه ثروة عقيمة، فمن المستحسن أن تفرض عليها الضريبة بصفة مباشرة

الفرع الثاني: أهم انتقادات المذهب الطبيعي

بالرغم من إسهامات الطبيعيين في جعل الاقتصاد كعلم ومعرفة منظمة يخطوا خطوات هامة وحاسمة نحو الأمام، غير أن أعمالهم شابتها بعض النقائص التي فتحت بابا واسعا للعديد من الانتقادات، أهمها[6]:

– بالرغم من إدعاء الطبيعيين الموضوعية في أبحاثهم غير أنهم لم يخفوا بعدا اجتماعيا وذاتيا في نظرياتهم الاقتصادية، فمنتقديهم يعتقدون أن الطبيعيين عكفوا على إعطاء الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى ليس لأنها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد فقط بل السبب في ذلك هو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.

– كما أن نظريتهم حول القيمة يشوبها الغموض والخطأ، فنظرا لكون الطبيعيين فشلوا في الوصول إلى فكرة أو معيار " المنفعة" في تعريف الثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة أو التجارة (نشاط الطبقة العقيمة) يمكن أن يكونا منتجين كذلك، لأنهما وإن اقتصرا على تحويل المواد إلا أنهما يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين.

– وفيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، فقد كان القياس يقتضي منهم معاملة الصناعات الإستخراجية معاملة الزراعة، حيث أن المناجم والمحاجر تعطي أيضا أكثر مما تأخذ، ولكنهم عجزوا أيضا عن إدراك هذه الحقيقة.

– كما أن التطورات التي عرفتها أوربا مع ظهور الثورة الصناعية مع نهاية القرن الثامن عشر فندت الكثير من فرضيات الفيزيوقراطيين حول اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمعات.

المطلب الثالث: المذهب الكلاسيكي (التقليدي)

---

[6]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 39.

تعتبر أفكار المذهب الكلاسيكي امتداد لأفكار مذهب الطبيعيين، وقد ارتبط ظهور هذا المذهب بالتطور العام الذي شهدته الحياة الاقتصادية في أوروبا، وبصفة خاصة إنجلترا، ثم انتشر إلى الدول الأوروبية الأخرى، وكان ذلك نتيجة الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وبذلك شهدت الحياة الاقتصادية في أوروبا تطورا من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد رأسمالي تجاري إلى اقتصاد رأسمالي صناعي[7].

ومن أجل ذلك ينبغي في البداية إعطاء نبذة عن المدرسة الكلاسيكية (الفرع الأول)، ثم الإشارة بصورة موجزة إلى أهم الأفكار التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نبذة عن المذهب الكلاسيكي

ظهر المذهب الكلاسيكي على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين تأثروا كثيرا بآراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاريين، ونذكر منهم أمثال: "**أدم سميث**"، "**توماس مالتس**" و"**جون ستيورت ميل**" و"**جون بتيست ساي**"، وكانت أولى معاقل بروزه في انجلترا بعد سقوط المذهب الفيزيوقراطي، وبعد ذلك انتشرت أفكاره في فرنسا، وقد ساعد على ذلك المركز الخاص الذي كانت تحتله إنجلترا في ذلك الوقت، ولذلك فهي تعرف بالمدرسة الإنجليزية الكلاسيكية للاقتصاد سيطرت أفكار المدرسة الكلاسيكية على تعاليم الاقتصاد في الجامعات، وقد تناول كل من العلماء السابقين مشكلة معينة بالدراسة والبحث، وجاء آخرون يستكملون هذه الدراسات، وإذا كان هناك اختلاف بين العلماء في كثير من الجزئيات مع الآخرين، إلا أن هذه الأفكار جميعها كانت بمثابة منارة لجميع الباحثين في مجال الاقتصاد السياسي[8].

الفرع الثاني: مبادئ المذهب الكلاسيكي

قام المفكرين الكلاسيكيين بصي اغة أفكارهم متفادين السلبيات التي وقع فيها أنصار المذهب الطبيعي، وعليه كانت المبادئ التي رفعوها تتمثل فيما يلي:

أولا: القوانين الأساسية

---

[7]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 41.

[8]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 41.

أن التصرفات التي يقوم بها الأفراد والمجتمعات تؤثر فيها قوانين طبيعية وهو ما يجعل الإنسان متعلق بمصلحته الشخصية مثلا، ويسمي "**آدم سميث**" هذه القوانين التي تخضع لها تصرفات الناس **باليد الخفية**[9]. ما هي إذن هذه القوة الخفية التي تحرك الناس نحو هذه الأعمال الكبرى ونحو حياة التقدم؟ الجواب على ذلك هو المصلحة الذاتية، ورغبة الإنسان في تحسين حاله، وغريزة الفرد التي لا تفتأ تحثه على التقدم، وهذه القوة التي تحرك النشاط الاقتصادي لينتظم الاقتصاد ويحدث التشغيل الكامل وتختفي ظاهرة البطالة الإجبارية، بينما في حالة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يختل توازن السوق وتظهر البطالة الإجبارية.

ثانيا: الحرية الاقتصادية

نادى المفكرين الكلاسيكيين بسياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية ويعتبر"**آدم سميث**" من أبرزهم في الدعوة إلى الحرية الاقتصادية ووجوب ابتعاد الدولة عن التدخل في المجرى الطبيعي لسير الحياة الاقتصادية[10]، وتتلخص سياستهم في عبارة مشهورة عرفت عند الطبيعيين وهي: "**دعه يعمل دعه يمر**"، حيث يرون أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية وبإعادة التوازن وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين، وهو ما يجسد الحرية الاقتصادية التامة من خلال حرية الأفراد في التملك والتبادل والاستهلاك والإنتاج في إطار المنافسة التامة في السوق والاستخدام التام.

ثالثا: تقسيم العمل

من البديهي أنه كلما زادت إنتاجية العمل زادت ثروة الأمة، وقد انتهى **آدم سميث** إلى أن زيادة إنتاجية العمل ترجع بصفة أساسية إلى تقسيم العمل، فهذا التقسيم يعود في نهاية الأمر بالرفاهية على المجتمع، ويساعد اقتصاد التبادل على توزيع ثمرات زيادة الإنتاج على المجتمع. فالعمل هو المصدر النهائي للثروة الحقيقية التي يجب أن تكتسبها الأمم، كما أنه المحدد الأساسي لقيمة المنتوجات عن طريق حساب الوقت والجهد اللازمين لإنتاجها

رابعا: التخصص الاقتصادي

[9]- Adam Smith il dit dans la sphère économique la recherche par chacun de son intérêt conduit par le jeu de la main invisible (The Invisible Hand) de la concurrence au bienêtre collectif. Voir: BLANCHETON Bertrand, Op.ct., p. 22.

يرى "**دافيد ريكاردو**" أن الدولة يجب أن تتخصص في فرع من فروع الإنتاج، مما يجعلها تتفوق فيه وتحتكره دوليا[11]، وهو الذي يرجع إليه الفضل في جمع المبادئ الكثيرة والمبعثرة للمدرسة الكلاسيكية مكونا منها نسيجا متماسكا من التحليل الاقتصادي، وليس من شك أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت ب "**ريكاردو**" قد أثرت في تفكيره وتشكيل آرائه. وبشكل عام، يبدو أن "**ريكاردو**" كلاسيكي متشائم عندما يتعلق الأمر بآفاق النمو، على عكس الكلاسيكيين الفرنسيين مثل "**ساي**" و"**باستيا**" الذين يركزون اهتمامهم على الصناعة الناشئة[12].

نجح هذا المذهب في فرض مبادئه على أغلبية الدول، وحققت هي بدورها تطورات يمكن أن توصف بالخيالية في المجال الاقتصادي، ومع ذلك فإن لهذا المذهب الكثير من السلبيات وبعد قرون من تطبيقه ثبت أنه قائم على مجموعة من التناقضات منها: تكوين الاحتكارات، استغلال العمال، تسببه في العديد من الأزمات الاقتصادية ... الخ.

المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي

على أساس الانتقادات التي وجهت للفكر الكلاسيكي، خاصة تلك المتعلقة بحقوق العمال، والذين جعلهم هذا المذهب يزدادون فقراً نتيجة استغلالهم من طرف البرجوازيين الذين تمكنوا في ظله من زيادة ثروتهم وزادت بذلك الهوة بين الفئتين، ولهذه الأسباب قام تيار فكري قوي لنقد النظام الرأسمالي، واشترك جميع المعارضين في رفض فكرة الانسجام التلقائي بين فكرة المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وهذا التيار سمي بالمذهب الاشتراكي

وفي ظل هذه الظروف برزت مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين استغلوا تناقضات الفكر الرأسمالي لتأسيس مذهبهم الاشتراكي، والذي انقسم إلى فريقين أحدهما متطرف (الفرع الأول)، والأخر معتدل (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الاشتراكية المتطرفة

تسمى هذه الفئة بالمتطرفة بالنظر إلى المطلب الأولي الذي رفعته ألا وهو ضرورة القضاء على النظام الرأسمالي، إذ يرى "**كارل ماركس**" أنه ليس هنالك سبيل لإصلاح الأوضاع الاقتصادية مادام أن أسباب دائه موجودة وتكمن في وجود النظام الرأسمالي المشار إليه، وعليه يجب القضاء عليه من خلال ثورة عارمة يقوم بها العمال على الطبقة البرجوازية ليتم انتزاع السلطة منهم، وحتى يتمكن العمال من إقامة نظام جديد يمثلون حجر الأساس فيه.

---

[11]- DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Op.cit., p. 57.

[12]- Au total, Ricardo apparaît comme un classique pessimiste quant aux perspectives de croissance contrairement aux classiques français comme Say et Bastiat qui concentrent leur attention sur l'industrie naissant. Voir: BLANCHETON Bertrand, Op.ct., p. 25.

يعود الفضل في نشأة النظام الاشتراكي إلى "**كارل ماركس**" وأتباعه، الذين دعوا إلى تطبيق الدولة للضمان الاجتماعي لحماية المواطنين من البطالة والمرض وضمان شيخوختهم، كما دعوا إلى إنشاء مصانع وطنية لتشغيل العمال على أن ينتخب هؤلاء العمال رؤسائهم، ويقتصر تدخل الدولة في بداية تأسيس هذه المصانع على تقديم المعونات المادية اللازمة فقط

وبشكل عام كان للتغير الثقافي الذي جد على المجتمعات الأوروبية منذ مطلع القرن الثامن عشر وحتى نهاية التاسع عشر تغيرا هيكليا بالتبعية بمنظومة الوعي المجتمعي للطبقات الكادحة، والذي اتسم بحالة من الاحتقان الثوري ضد حالة البؤس وإرادة للتغيير، والتي أفرزت بدورها ذلك التدفق من تيار الفكر الاشتراكي، وإذا كان الفكر الحُر بمثابة ثورة على السياسة الاقتصادية ضد مصالح الطبقات الحاكمة والرأسماليين[13]، فإن الفكر الاشتراكي الماركسي كان بمثابة ثورة لصالح الطبقات الكادحة (البروليتاريا)، حيث رفض مبدأ حرية السوق والدولة المحايدة والملكية الخاصة، كما رفض مبدأ التوريث وحصول الفرد فيما لم يتعب في تحصيله.

ولا شك في أن هذا التوجه دفع الرأسماليين لإعادة النظر في كثير من مبادئهم، مستغلين بذلك الانتقادات التي وجهت إليهم، غير أنه لا أحد يشك في أنّ التطرف الذي جاء به **ماركس** هو الذي قتل نظامه في المهد، نتيجة لرفضه القاطع للملكية الفردية مما شجع الدول التي تبنته، فقامت بمصادرة أملاك الخواص لتكون هذه العملية نقطة بداية لاستبداد الدول الاشتراكية[14].

الفرع الثاني: الاشتراكية المعتدلة

على العكس من التوجه الأول فإنّ أنصار الفكر الجماعي المعتدل وهم كل من "**سان سيمون**" و"**شارل فرونسوا فوربيه**" و "**روبرت أوين**"، تجمعهم أرضية مشتركة، هي أنهم لا يبرزون كممثلين لمصالح البروليتاريا (العمال الكادحين)[15]. فهم لم يريدوا أن يحرّروا ليس طبقة معينة وحدها، بل البشرية جمعاء، فلم يرفضوا فكرة الملكية الفردية ولم يشترطوا القضاء على الرأسمالية، بل نادوا بضرورة إجراء إصلاحات على هذا النظام بما يسمح بتصحيح أخطائه وتجاوز تناقضاته، من خلال تحديد الملكية مثلا وإقرار مجانية التعليم وتقليص نسبة التفاوت بين طبقات المجتمع

---

[13]– المرجع نفسه، ص 81-82.

[14]– البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 102.

[15]– عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة 2، 2016، ص 89-90.

كما نشير في الأخير إلى أن "**روبرت أوين**" و"**شارل فوريه**" كان من أبرز الفقهاء الذين وضعوا أسس الاشتراكية المثالية والحركة التعاونية (التشاركية) ، والذين تبنوا هذا الرأي ودعوا إلى ضرورة التوفيق بين مصلحة المجتمع التي لا تعلوها مصلحة، ومصلحة الفرد بما أنها تحقق مصلحة المجتمع عن طريق التعاون بين أفراده، كما يعتبر من أبرز المعارضين لفكرة التأميم واستيلاء العمال على الحكم

الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية وطرق الإنتاج فيها

يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأن مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع، والتي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، والتي تحدّد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظله إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها. فمنذ وجود الإنسان على الأرض وهو يكافح من أجل البقاء فيها وتعميرها، مستعينا في ذلك بكل ما فيها من موارد ومقومات. ولتأمين حاجته من الغذاء والكساء والمسكن والأمان وتحسين وضعه المعيشي والاقتصادي عمل على تطوير أساليب الإنتاج والتبادل، كما حسن من مستوى الأداء الإداري وتبنى السياسات الاقتصادية، واخترع النقود، وأحدث ثروة في عالم الاتصالات والمعلوما.ت

المبحث الأول: النظام الرأسمالي وطريقة الإنتاج فيه

يعتبر النظام الرأسمالي المهد الفكري (النظري) لبناء نظام اقتصادي عرف الكثير من التطورات والأشكال. وما سنحاول توضيحه في هذا المبحث هو ذلك الأساس النظري لبناء النظام الرأسمالي من خلال عرض أهم النظريات والأفكار التي وضعت اللبنات الأساسية في بنائه، مع الإشارة إلى أهم المفكرين والمؤسسين للنظام الرأسمالي باختلاف أنواعه، ويبقى الهدف من هذا الطرح المختصر هو فهم الجوهر الفكري لهذا النظام الذي يساعد على فهم الموضوع ككل

سوف نتناول بالدراسة في هذا المبحث، نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي (المطلب الأول)، وطريقة الإنتاج الرأسمالي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي

تهدف الدراسة الوجيزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي إلى الوقوف على نشأة الاقتصاد الرأسمالي (الفرع الأول)، وكذا مفهومه (الفرع الثاني)، وهذا لتمييزه عن غيره من الأنظمة.

الفرع الأول: نشأة النظام الرأسمالي

سبقت الإشارة في الفصل الثاني إلى أهم التطورات الفكرية والاقتصادية التي مر بها الفكر الاقتصادي، ببيان ميلاد النظام الرأسمالي (المذهب التجاري أو ما يسمى بالرأسمالية التجارية) ابتداء من منتصف القرن السادس عشر في أوروبا، والذي انتقل من المرحلة التجارية إلى المرحلة الصناعية ثم إلى الرأسمالية المالية.

بدأ النظام الرأسمالي بالظهور على ما تبقى من مخلفات الإقطاعية عقب النظام البرجوازي، وقد أدت الحروب والثورات في ذلك الوقت إلى نشره بشكل كبير، ما أدى إلى تراكم الأموال والثروات. وقد بدأت ملامحه الأولى بمناداة الكثيرين من علماء الاقتصاد بضرورة سن القوانين المتعلقة بالاقتصاد، ولا يجوز لأحد أن يحد من تأثيره أو قوته. وبالتالي فقد كان هؤلاء ينادون بمنع الدولة من التدخل في مجال الاقتصاد بل عليها فقط أن توفر الحماية للأفراد وممتلكاتهم، وهذه الأفكار ظهرت في فرنسا لتنتقل بعد ذلك من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها إلى أغلب دول العالم[16].

يعزي علماء الاقتصاد ظهور الرأسمالية إلى عصر النهضة الزراعية، حيث أن تراكم رأس المال كان قليلا ومحدودا في تنقله، وكانت حركته تقتصر على التجارة الصغيرة والقروض المحدودة، إذ أن التصنيع السلعي والتبادل التجاري كان بسيطا في حجمه، إلى أن بدأ يظهر ما يسمى بالنظام الرأسمالي الذي بدء يتوسع مع الزيادة المستمرة في تراكم رأس المال جراء توسع التجارة، وبالتالي الصناعة[17].

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على أساس الرفع من شأن المادة لتكون في طليعة الأولويات على الصعيد الاقتصادي، ويركز على الملكية الفردية الشخصية وتنمية رؤوس الأموال وزيادتها بكافة ومختلف الأساليب والطرق، من أجل تلبية احتياجات الإنسان بشقيها الكمالية والأساسية، ويركز على زيادة ثروات الإنسان بشكل بعيد عن تدخلات الدولة والنظام السياسي فيها، وبالتالي تصبح المصلحة الخاصة تلعب دور المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يجعل من المنافسة بين الأفراد الصيغة التي تتسم بها العلاقات بين كل العناصر التي تتخذ المبادرات الاقتصادية[18].

الفرع الثاني: مفهوم النظام الرأسمالي

---

[16]– دويدار أسامة، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعرى للنشر، القاهرة، 2017، ص 20.

[17]– قامت الرأسمالية في الأصل على شيء من فلسفة الرومان القديمة وقد ظهر جليا من خلال امتلاكها القوة وبسط النفوذ والسيطرة، حيث أنها تطورت متنقلة من الإقطاع إلى البرجوازية إلى الرأسمالية فاكتسبت أفكار ومبادئ مختلفة تصب في تيار التوجه نحو تعزيز الملكية الفردية والحرية بيد أن هذه الأخيرة ناهضة الدين وتمردت على سلطان الكنيسة أولا وعلى كل قانون أخلاقي لأنها يهما تحقيق = المنفعة الخاصة إضافة إلى ذلك إن الأفكار والآراء التي تولدت نتيجة للثورة الصناعية في أوربا دورا بارزا في تحديد ملامح الرأسمالية. أنظر: جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص 33.

[18]– إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 44.

النظام الاقتصادي الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق، فهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية، والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية[19].

بمفهوم أخر هو نظام اجتماعي يسمح لكل فرد من أفراد المجتمع أن يسعى وراء مصلحته الخاصة محاولا الحصول على أكبر دخل، بمعنى أن الفرد في النظام الرأسمالي حر في اختيار نوع النشاط الذي يمارسه وحر في اختيار ما يستثمره وما يستهلكه، وتؤمن الرأسمالية بأن ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج هي أكبر حافز على بذل أقصى جهد في سبيل إنتاج الثروة التي تنعكس آثارها على كل أفراد المجتمع، أو هو تنظيم الاقتصاد في المجتمع على أساس قيام الأفراد في شكل شركات رأسمالية بامتلاك رؤوس الأموال والموارد الأولية وعناصر الإنتاج الأخرى[20]. وبذلك لا يوجد تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي ويعرف أحياناً بنظام السوق الحر، حيث يتيح للفرد المتمتع بحرية استخدام عوامل الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن[21].

الفرع الثالث: مميزات النظام الرأسمالي وتقييمه

تعتبر معرفة مميزات ومبادئ الرأسمالية من الناحية الفكرية (الفكر الرأسمالي) أهم نقطة ننطلق بها لمناقشة النظام الاقتصادي الرأسمالي، على أساس أنّ الفكر الرأسمالي هو منبع أو منشأ النظام الرأسمالي بمختلف أنواعه وتطبيقاته[22]. بناءً على ذلك، يتطلب الأمر البحث عن مميزات أو خصائص النظام الرأسمالي (أولا)، وتقييم هذا النظام (ثانيا).

أولا: مميزات النظام الرأسمالي

قام النظام الرأسمالي على الأفكار الاقتصادية السابقة، ثم رسخت قواعده في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في أوروبا، وفيما يلي عرض لأهم مميزات النظام الرأسمالي:

1)- عدم تدخل الحكومة

---

[19]- عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية ...، المرجع السابق، ص 77.

[20]- جيمس فولتشر، المرجع السابق، ص 45.

[21]- رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 102.

[22]- جويس أبلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 15.

في النظام الرأسمالي يترك أمر الإنتاج والبيع والشراء للمستهلك والمنتج دون أي تدخل للحكومة في تحديد خطوط الإنتاج والبيع، وعدم تدخلها كذلك في تحديد أسعار السلع أو أنواعها[23]. وينحصر دور الحكومة في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة أهمها استمرار المنافسة فيما بين المنتجين، كذلك ينحصر دور الحكومة في إنتاج سلع معينة، وإلزام شروط محددة في السلع المنتجة مثل منع إنتاج وبيع المخدرات، وشروط السلامة في السيارات وغيرها[24]. وبصفة عامة يمكن القول أنّه في ظل النظام الرأسمالي يكون للأفراد حرية الإنتاج والتبادل والاستهلاك دون تدخل من جانب الحكومة، إلّا بالقدر الذي تقتضيه الضرورة القصوى أو المصلحة العامة للمجتمع[25].

2)- الحرية الاقتصادية

تعني حرية الأفراد في التملك والممارسة الاقتصادية الحرة، أي أن الفرد حر في الملكية والعمل والإنتاج والاستهلاك، فهو حر في امتلاك كل شيء مادام تحصل عليه بالطرق القانونية. وله حرية الاختيار في العمل الذي يناسبه والإنتاج الذي يريده دون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية[26].

3)- تحقيق الربح

هو الغاية من ممارسة أي نشاط اقتصادي. أو أن الربح هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي حيث يحدد الربح نوع النشاط الاقتصادي الذي يفضله الأفراد الذين يتخذون القرارات الإنتاجية بغية الحصول على أكبر عائد ممكن[27].

4)- المنافسة الحرة، وحرية الإنتاج

يمتاز النظام الرأسمالي بكثرة وتعدد المنتجين مع صغر حجم كل منتج في جانب الإنتاج، أي أنّه ليمكن أن يكون للمنتج دور مهيمن على التأثير في عملية الإنتاج والتحكم بالوحدات التي يتم عرضها في السوق ومن ثم مستوى السعر. إلّا أنّه

---

[23]- يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والتي تعني حرية تصرف الأشخاص بثرواتهم وممتلكاتهم، حيث يتوجب على المجتمع حماية حقوق المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال. أنظر: إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 40.

[24]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 98.

[25]- محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، مكتبة نهضة الشرق للنشر، القاهرة، 1984، ص 117.

[26]- إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 40. أنظر أيضا: النجار سعيد، المرجع السابق، ص 118.

[27]- رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 104.

من حق المنتج أن يقوم بإنتاج أي سلعة يرغب في إنتاجها وبالكمية التي يريدها، أو حتى الامتناع عن إنتاج سلعة معينة[28].

5)- حماية الملكية الخاصة

في النظام الرأسمالي تكون الملكية ونقل الملكية من شخص لأخر على أي شكل وفي أي وقت؛ فهي عملية حرة لا تتدخل فيها الحكومة، فالمنتج أو الفرد له مطلق الحرية في الانفراد أو المشاركة مع الآخرين في كل ما يملكه من موارد إنتاج أو سلع أو خدمات، سواء كانت رأسمالية أو استهلاكية[29].

6)- نظام السوق والأثمان

في الاقتصاد الرأسمالي يعتبر السوق نقطة التقاء المستهلك مع المنتج، ويلعب سعر السلعة دورا في الإفصاح عن أهمية ورغبة المستهلك في اقتناء السلعة، وهو بذلك يكشف عن الرغبات التي يريد المنتج توفيرها بالسلعة[30]، وإذا ترك أمر تحديد السعر للمستهلكين والمنتجين، فإنّهم إذا ما اتفقوا عليه فإن السعر يوجه الموارد إلى أفضل استخدام لها، سواء في منظور المستهلكين الذين ينفقون أموالهم، أو من منظور المنتجين الذين يخصصون مواردهم للإنتاج[31].

ثانيا: تقييم النظام الرأسمالي

لا شك أن النظام الرأسمالي يتسم بالعديد من المزايا أهمها على الإطلاق الاعتراف بالملكية الفردية والحرية الاقتصادية لكافة الأفراد والمشروعات – الأمر الذي يفسح المجال أمام المنافسة للقيام بدورها في تقدم المجتمعات وتحقيق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين على السواء – كما يتسم هذا النظام بإمكانية تحقيقه للتوازن الاقتصادي بصورة آلية من خلال جهاز الثمن، إلا أن هناك عدد من المساوئ لهذا النظام تتمثل فيما يلي[32]:

1- تجميع الثروة في يد فئة قليلة من المجتمع وهي الفئة البرجوازية، وزيادة الفوارق الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء بعد الحرب العالمية الثانية وخلوه من الحروب الأهلية والإقليمية.

2- سوء توزيع الدخل القومي، والملكية الخاصة، واستخدام الآلات بدل العمال، جعل معيشة العمال عند مستويات متواضعة.

---

[28]- نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 77.

[29]- أنظر: إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 38. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 96-97.

[30]- رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 105-106.

[31]- إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص ص 41-43.

[32]- رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص ص 106-108. أنظر أيضا: خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 102-103.

3- احتكار السوق والإسراف في استخدام الموارد، أدى إلى تحول السوق من المنافسة إلى الاحتكار وزيادة الإنتاج إسرافا.

4- التقلبات الاقتصادية نتيجة أخطاء تنبؤات المنتجين بالكميات المطلوبة، يحدث الانقلاب من الرواج إلى الكساد أو العكس مسبباً عدم الاستقرار الاقتصادي.

5- الرأسمالية والاستعمار: زيادة حركة الاستعمار واستغلال ثروات الشعوب.

6- نظام الثمن لا يكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.

من أجل هذه المساوئ، وكذلك ظروف الإنتاج السيئة التي سادت في ظل الرأسمالية وزيادة بؤس الطبقة العاملة، فكل هذه العوامل كانت الأساس الذي اعتمد عليه أنصار النظام الاشتراكي في دعوتهم إلى نظام اقتصادي جديد هو النظام الاشتراكي.

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي

يعني نمط الإنتاج الرأسمالي ببساطة طريقة مميزة للإنتاج، والتي يمكن أن تعرف من حيث كيفية تنظيمها اجتماعياً، وما هي أنواع التقنيات والأدوات المستخدمة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي[33]. وعليه، فقد تتميز طريقة الإنتاج الرأسمالي بخصائص جوهرية تخص نوع علاقات الإنتاج السائدة (الفرع الأول)، وما يرتبط بها من هدف أساسي للنشاط الاقتصادي وطريقة أداء الاقتصاد الوطني (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نوع علاقات الإنتاج السائدة

يقوم الإنتاج الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومفاد ذلك تمكين المجتمع من الاستحواذ على الفائض الاقتصادي، وبالتالي تحويل بقية أفراد المجتمع إلى أجراء يبيعون قدرتهم على العمل في إطار علاقة تعاقدية تربط رب العمل بالعامل، وما يلاحظ أنّ شكل الملكية الخاصة يتغير بتغير طريقة الإنتاج الرأسمالية، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين تاريخيين هما[34]:

---

[33]- ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للنشر، لبنان، 1981، ص ص 189-204.

[34]- دويدار محمد، المرجع السابق، ص 304 وما بعدها.

الاتجاه الأول: التحول من الملكية الفردية أو الخاصة نحو ملكية مجموعات، وهو اتجاه يعكس الانتقال من المشروعات الفردية إلى مختلف أنواع الشركات التجارية خاصة شركات المساهمة، وهي التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك بل على ما يقدمه من مال بغض النظر عن شخصه، وهي تعدّ في الوقت الحالي أداة فعّالة للتطور الاقتصادي.

الاتجاه الثاني: التحول من الملكية الصغيرة إلى الملكية الكبيرة في شكل مشروعات، وذلك في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى أنّ تطور المشروع الرأسمالي من حيث تنظيمه وسيطرته على السوق مرّ بمراحل، هي كما يلي:

1- مرحلة مشروع مارشال: (نسبة إلى ألفريد مارشال) حيث يكون صغيرا نسبيا ومنظم على أساس المصنع الذي يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة، يمارس الإدارة فيه فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد يقومون بكل الأعمال الإدارية.

2- مرحلة المشروع الكبير: وفيها يكون المشروع على المستوى الوطني، وقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، يضم عدد كبير من المشروعات الموزعة وينظمها على أساس التكامل الرأسي بين مراحل الإنتاج والتسويق، وفي هذا النوع يحتفظ المركز الرئيسي للمشروع بإدارة المستويين الأعلى والمتوسط، أما المستوى الأدنى فتمارس إدارته في داخل الوحدة الإنتاجية.

3- المشروع الرأسمالي الدولي: عرف هذا المشروع تطور كبير بعد الحرب العالمية الثانية في إطار احتكارات دولية، تتميز بأنّ كل منها ينتج العديد من السلع على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، وهذا الشكل يناسب إستراتيجية رأس المال الدولي، وهو يمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق الدولية في الأجزاء المختلفة من السوق الدولية[35].

ينقسم الإنتاج الرأسمالي إلى عدة أقسام غير مركزية، يتخصص كل منها في إنتاج منتوج واحد، منظم كوحدة تكاد تكون مستقلة تشبه المشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة، إلا أنه يوجد ما يسمى بالمكتب العام الذي يهدف إلى تنسيق القرارات والتخطيط للمشروع على المستوى الدولي لحمايته من منافسة المشروعات الأخرى وتمكينه من النمو والتطور، ويتميز هذا الشكل بمرونة كبيرة تمكنه من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الإنتاج في تغيرهما المتزايد باستمرار[36].

---

[35]- علي سعيدان، علي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 4.

[36]- المرجع نفسه.

أما على مستوى التنظيم الإداري، فإن المستوى الأول الخاص بالأعمال الإدارية ينفصل تماماً على المستوى المتوسط، ويكون المكتب العام للمشروع الذي يختص في رسم الإستراتيجية التي يجب أن يتبعها المشروع، أما المستوى المتوسط فيسهر على تسيير المسائل الإدارية التي تترجم الإستراتيجية العامة ميدانياً في إطارها التكتيكي والتقني، ويختص المستوى الأدنى بتنفيذ كل القرارات التي تتخذ على المستوى المتوسط. وهكذا تتضح طريقة الإنتاج الرأسمالية من خلال المشروع الرأسمالي الدولي أو ما يسمى بالشركات متعدّدة الجنسيات بطريقة يمكن بواسطتها إدارة الثروة على المستوى الدولي[37].

الفرع الثاني: العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي

الإنتاج الرأسمالي يتم عن طريق قوى السوق ونظام الأسعار، حيث أن كل ذلك يلعب دورا حيويا في توزيع القوى الإنتاجية على مختلف النشاطات. وبعبارة أخرى فإن السوق وحركات الأثمان هي عبارة عن ميكانيزم التنسيق في الاقتصاد الرأسمالي، فصاحب المشروع يتخذ قراراته المتعلقة بالسلع التي ينتجها وبالمكان الذي يستثمر فيه وعدد العمال المستخدمين، وكمية المواد الأولية اللازم الحصول عليها، وكل ذلك يتخذ على أساس الأثمان السائدة في السوق على نحو يقال أن النظام تحكمه قوى موضوعية أو قانون القيمة مستقلة في حركيتها عن إدارة الأفراد، وهو ما يعبر عنه بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانيزم السوق

وفي هذا الإطار، تتم طريقة الإنتاج في أثناء فترة زمنية معينة، ومن خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: ظهر فيها الرأسمالي صاحب المشروع كمشتري للسلع في السوق: وسائل الإنتاج (أدوات عمل ومواد أولية)، والقدرة على العمل، بمعنى أن النقود تتحول إلى سلع لإنتاج سلع أخرى، وهي المرحلة التي يتحول فيها رأس المال النقدي إلى رأس المال المنتج.

المرحلة الثانية: يمر رأس المال في هذه المرحلة بالمرحلة المنتجة باستخدام السلع المشتراة واستعمالها استعمالا منتجا، فبعد عملية التفاعل داخل المشروع بهدف إنتاج السلع وعرضها في السوق، وفيها يتحول رأس المال المنتج في شكل سلع.

المرحلة الثالثة: وفيها يعود صاحب المشروع إلى السوق كبائع للسلع المنتجة في المرحلة الثانية، محاولا تحقيق الربح المتكون في قيمة جزء من الناتج، وهي مرحلة تحول رأسمال السلعي إلى رأسمال نقدي

---

[37]– ولعلو فتح الله، المرجع السابق، ص ص 200–205.

– يبدو رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها، والتي يعتبر كل منها شرطا للأخر.

فالمرحلتان الأولى والثانية تنتميان إلى دائرة التداول بينما تنتمي المرحلة الثالثة إلى دائرة الإنتاج، تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليُتم دورته بصفتها واسطة عملية الإنتاج الرأسمالي، إلا أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة إنتاجية لأخرى، حيث يتميز الإنتاج الرأسمالي عما سبقه بالمعدل السريع للتطور الذي يكمن فيه معدل مرتفع لتراكم رأس المال. ذلك أن رأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الإنتاج الاجتماعي في خلال فترة زمنية معينة، وإنما كذلك لهذه العملية في تجددها المستمر عبر الزمن في فترات متعاقبة تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة إلى أخرى

وأخيرا يمكن القول بأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تتميز بتحقيق تقدم فني يقوم على استخدام الآلة وتقسيم العمل كما يتميز بسرعة تراكم رأس المال.

الفرع الثالث: هدف النشاط الاقتصادي وعوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي

يعتمد نجاح تطبيق السياسة الاقتصادية الرأسمالية على تحقيق هدف النشاط الاقتصادي في عملية الإنتاج الرأسمالي (أولا)، إلى جانب تدخل مجموعة من العوامل التي تساعد على الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي (ثانيا).

أولا: هدف النشاط الاقتصادي

إن الهدف العام من النشاط الاقتصادي هو إشباع حاجيات أفراد المجتمع. فإذا الهدف العام واحد، فإنّ الهدف (الغاية) المباشر من ممارسة النشاط الاقتصادي من وجهة نظر من يتخذ قرارات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي هو تحقيق الكسب النقدي، أي دخل نقدي يأخذ شكل الأجور ومداخيل الملكية، ... الخ. وبالتالي تصبح هذه الحالة غاية ووسيلة لإشباع حاجات الإنسان المختلفة بعد إنفاق تلك المداخيل للحصول على السلع اللازمة

فالمنتج وهو صاحب المشروع الرأسمالي إنما يتخذ قرارات الإنتاج دائماً بقصد تحقيق أقصى ربح ممكن، كون الوحدة تنتج للسوق ولمستهلك مجهول ولكل من يسيطر على القوة الشرائية، أي الحاجات لا تشبع إلا إذا كانت مصحوبة بقدرة نقدية، فإذا انعدمت هذه القدرة النقدية فلا يمكن إشباع تلك الحاجات مهما كانت درجة إلحاحها

ثانيا: عوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي

تقوم النظرية الاقتصادية عادة بتقسيم عوامل الإنتاج إلى ثلاثة عوامل، وهي: عامل الطبيعة والأرض، العمل، رأس المال

1- عامل الطبيعة والأرض

يطلق لفظ الطبيعة على الموارد الطبيعية لم يكن للإنسان دخل في إنتاجها ويسميها البعض الأرض، وهي التي سخرها الله للإنسان قبل وجوده وعرفها الإنسان منذ وجوده عليها فأمدته بضروريات الحياة وزودته بما يحتاجه، فكانت المصدر الرأسي للإنتاج.

لذلك تعتبر الأرض العامل الإنتاجي الطبيعي الأول، فبعد أن استطاع الإنسان أن يخلق بفضل عمله رؤوس الأموال، بقيت الأرض تلعب دورا مهما وأساسيا في عملية الإنتاج. ففي المراحل الأولى من التقدم الاقتصادي كانت الأرض متوفرة بكثرة بالنسبة لعدد المهن، أي أن إمكانية الموارد الصادرة عن الأرض كانت تفوق إمكانية الاستهلاك، ثم بعد ذلك أصبح للأرض قيمة اقتصادية مهمة، وقد اعتبرها البعض من المفكرين المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية

2- عامل العمل

يعتبر العمل عامل إنتاج أساسي استعمله الإنسان منذ بداية صراعه مع الطبيعة، والعمل هو تجسيد للجهد البشري، وموضع تقديس للديانات واحترام المجتمعات. أين يعتبر الإنسان القوة الاقتصادية الأولى بالنسبة لكل أمة وأساس تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، لكون العمل هو محور كل المهام الاقتصادية، فالإنسان منتج بفضل عمله وهو مستهلك من حيث احتياجاته ورغباته، وهو أيضاً مستثمر باعتباره يخلق وسائل إنتاج جديدة.

3- عامل رأس المال

يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية للتطور الاجتماعي والمادي، وهو أساس التقدم الاقتصادي لكون رأس المال يساعد على رفع إنتاجية العمل البشري. ويتكون رأس المال من عدة عناصر أساسية أهمها: الإمكانيات الطبيعية التي تمكن الإنسان من تحويلها والسيطرة على وجودها مثل الآلات والمعدات، وهي التي يستعملها الإنسان في القطاعات الصناعية والزراعية وفي الخدمات كقاعدة في عملية الإنتاج، والمواد الأولية المستخرجة أو القابلة للتحويل.

المبحث الثاني: النظام الاشتراكي وطريقة الإنتاج فيه

يعد النظام الاشتراكي أهم نظام برز للوجود في الفكر التقليدي، يعرض هذا المبحث أفكار هذا الأخير، وكذا الصراع المرير والميلاد العسير لهذا النظام، ثم مراحله وتطوره والتي عرفت تحديات كثيرة وظروف استثنائية جعلت من هذا النظام يرتبط بمعنى كلمة النضال. فعرض ظروف نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي تعطي فكرة واقعية عن مسببات تغير النظم الاقتصادية عبر التاريخ وتكشف العلاقة بين النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي[38].

وفي هذا المبحث نعرض إلى مظاهر تحديد مفهوم هذا النظام (المطلب الأول)، وكذا طريقة الإنتاج التي طبقت هذا النظام الاشتراكي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تحديد مفهوم النظام الاشتراكي

تقتضي هذه الدراسة أن نتعرض في هذا المطلب إلى نشأة النظام الاشتراكي (الفرع الأول)، ثم تعريفه، وبيان الخصائص أو المميزات التي اتسم بها هذا النظام (الفرع الثاني)، وأخيراً التعرض إلى المزايا والعيوب التي وجهت إلى هذا النظام (الفرع الثالث).

الفرع الأول: نشأة النظام الاشتراكي

بدأ النظام الاشتراكي في الظهور على يد "**كارل مارس**" في منتصف القرن التاسع عشر، وقد نشأ على إثر إسراف حكومات الدول الغربية في تطبيق مبادئ الحرية وتمجيد مذهب الفردية، نتيجة لتطبيق الآراء والتعاليم التي نادى بها مجموعة الاقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد باسم "**الاقتصاديين الكلاسيك**" وما كاد ينتصف القرن التاسع عشر حتى بدأ بوضوح النظام الرأسمالي الحر ينطوي على عيوب كثيرة وانحرافات خطيرة تجعله يخفق في تحقيق مطالبه الإنسانية

وقد أكد **ماركس** في كثير من مؤلفاته أن النظام الرأسمالي الحر يخدم مصالح طبقة واحدة في المجتمع هي طبقة أصحاب رؤوس الأموال التي تمتلك عناصر الإنتاج وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع، ولقد أدى هذا الوضع إلى سوء توزيع الدخل والثروة وتركزها في أيدي فئة ملاك عناصر الإنتاج. وإذا كان الفرد هو محور التنظيم القانوني والسياسي في ظل النظام الرأسمالي، فإن الجماعة بالنسبة للنظام الاشتراكي هي غاية النظام الاقتصادي، فالنظام الجماعي يرى أنه ليس هناك انسجام طبيعي بين المصلحتين العامة والخاصة فقد يحدث التعارض بينهما

[38]– علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 10.

إن المصلحة الجماعية ليست مجموع المصالح الخاصة، ولكنها تعتبر مستقلة عن المصالح الخاصة، لذلك لأن الجماعة رغم أنها تتكون من مجموعة من الأفراد إلا أنها لها كيان ذاتي مستقل عن كيان الأفراد المكونين لها، ولذلك يجب أن يكون هدف النظام الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية، وهذا لن يتأتى إلا بإحلال السلطة الجماعية محل الحرية الفردية

وفي ظل هذه الظروف ظهر النظام الاشتراكي، والذي يقوم أساسا على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتخفيف ما قد يعجز عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه، وتهدف الدولة من تدخلها في النشاط الاقتصادي تحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الأفراد، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية، ويهدف أيضاً إلى تحقيق الكفاية في الإنتاج، عن طريق تدخل الدولة بدفع عجلة التقدم إلى الأمام لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع

الفرع الثاني: تعريف النظام الاشتراكي ومميزاته

يقوم النِّظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، كما يقوم هذا النِّظام الاشتراكي على العديد من المميزات. وفي البداية يحتاج النظام الاشتراكي إلى تعريف (أولا)، ثم الإشارة إلى ما يتميز به من مميزات تختلف عن النظام الرأسمالي (ثانيا).

أولا: تعريف النظام الاشتراكي

تتعدد تعريفات الاشتراكية بتعدد الفقهاء الذين تناولوا هذا الموضوع بالدراسة، ومع هذا يمكن ذكر بعض تعريفات الاشتراكية التي تعطي فكرة عن المقصود بهذا اللفظ لدى أغلبية الكتاب والمفكرين. فقد جاء الفقيه "**موريسون**" وقرر أن جوهر الاشتراكية هو أن تكون طاقة الصناعات الكبيرة والأراضي مملوكة ملكية عامة أو جماعية وأن تدار طبقا لخطة اقتصادية تستهدف تحقيق الصالح العام لا الربح الفردي[39]. وبمفهوم أخر، فالنظام الاشتراكي يمجد ملكية الدولة لغالبية عوامل الإنتاج والثروة، ويدار وفقا لخطة قومية شاملة تهدف لزيادة الدخل القومي مع مراعاة اشتراك أفراد الشعب في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع، أو أنه نظام يتميز بتمليك الدولة للأموال وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع

[39]– المرجع نفسه، ص 106.

يمكن في الأخير تعريف الاشتراكية بأنها: "**تنظيم النشاط الاقتصادي داخل المجتمع على أساس تملك الجماعة كلها في شكل الدولة، على الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج المادية، وتقوم الدولة نيابة عن المجتمع بإدارة الاقتصاد القومي وفقا لخطة شاملة بهدف تحقيق أكبر إشباع ممكن لحاجات المجتمع**"

يمتاز هذا التعريف الأخير للاشتراكية بأنه تعريف شامل لكافة العناصر والأسس الجوهرية التي يقوم عليها النظام الاشتراكي.

ثانيا: مميزات النظام الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي على مجموعة مميزات تميزه عن غيره، والتي تعمل مع بعضها البعض على تشييد هذا النظام من ناحية وعلى نموه من ناحية أخرى. وتتمثل أهمها فيما يلي[40]:

1- الملكية العامة لوسائل الإنتاج: ليس للملكية الخاصة في النظام الاشتراكي أيُ وجود، إنما هناك الملكية العامة أي أن الملكية تكون لجميع الأفراد معا، تديرها الحكومة ليتسنى لها تحديد السلع التي يجب إنتاجها وتوزيعها بين الأفراد، والفرد لا يتملك وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية التي تترتب عليها عمليات إنتاجية، فلا يحق له تملك رأس المال، كالمصنع الذي يقوم فيه بإنتاج السلع التي يطلبها المجتمع، بل الملكية هنا تكون للحكومة التي تقوم بالتصرف فيها، وإنشاء الإدارات والجهات المختصة باتخاذ قرارات الإنتاج.

2- **إدارة الحكومة للموارد الاقتصادية وعمليات الإنتاج:** نظرا لرغبة الحكومة في تخطيط الاقتصاد وتحديد نوعية وكمية السلع المنتجة، والعمل على توزيعها بين مختلف قطاعات المجتمع، فعليها أن تتملك الموارد الاقتصادية وتقوم بتشغيلها حسبما يراه المخططون الاقتصاديون في السلطة العليا في الحكومة مناسبا.

3- **انعدام الدور الفعال للسعر:** إن تحكم الدولة في الاقتصاد له أثرا على مستوى الأسعار في النظام الاقتصادي المركزي، إذ أن الحكومة تهدف إلى توفير سلع دون أخرى من أجل تحقيق أهداف مرجوة، وقد تتطلب مثل هذه السياسة أن تقوم الحكومة بتحديد أسعار السلع جميعها، وغالبا ما تكون هذه الأسعار متدنية نسبيا، أي أن الكمية المطروحة في الأسواق وتكلفتها قد لا ترتبط بمستوى سعر يعكس هذه التكاليف، وربما تباع بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، والهدف من هذا هو رغبة الدولة في أن يحصل جميع الأفراد عليها، وقد يكون العكس صحيحاً، فنجد على سبيل المثال مبالغة الدولة في تحديد سعر سلع معينة حتى تحصر الطلب عليها وتحدّ من استهلاكها.

---

[40]- أنظر: إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 43. عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية...، المرجع السابق، ص 94.

الفرع الثالث: عيوب النظام الاشتراكي

على الرغم من المبادئ البراقة التي يتبناها النظام الاشتراكي إلا أن هذه التجربة لم تنجح في الاستمرار لفترة طويلة في العديد من الدول، لأن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى عدم قدرة الأنظمة الاشتراكية على الاستمرار. ويمكن إيجاز أهم عيوب النظام الاشتراكي فيما يلي[41]:

1- تتجه الاشتراكية ضد الفطرة الإنسانية وتعلم الروح الإتكالية، وكذا انتشار البيروقراطية والقضاء على روح المبادرة والإبداع.

2- تعطيل دور القطاع الخاص.

3- تقليل فرص التنافس بين المنتجين.

4- عدم وجود جهاز الثمن والأسعار.

5- غياب نظام حوافز كفء.

6- عجز النظام الاشتراكي عن استخدام الموارد النادرة للحصول على أكبر عائد ممكن.

إن النظام الاشتراكي ثبت فشله على الأقل على المستوى الإنساني، فقد تحول إلى وحش مفترس فَتَك بشعبه اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، وتفشت فيه الدكتاتورية، والاستبداد السياسي، الذي أصبح جل همه القضاء على الكرامة، والمشاركة الفعّالة، والتجاوب الإيجابي للناس، ولم يبق في نفوسهم سوى الكره، والحقد، وعدم المبالاة[42].

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية

تتحدد طريقة الإنتاج الاشتراكية وفقا لعلاقة الإنتاج القائمة على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف من الإنتاج هو إشباع الحاجات الاجتماعية للجماعة، كما أن العمليات الاقتصادية تكون مخططة تخطيطا مركزيا من طرف الدولة[43].

وعليه نتناول الهدف من الإنتاج (الفرع الأول)، ثم التخطيط للتنمية أو ما يسمى الخطة الاقتصادية الاشتراكية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الهدف من الإنتاج إشباع الحاجات الاجتماعية

---

[41]- دويدار أسامة، المرجع السابق، ص 61-62.

[42]- نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 209.

[43]- البلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 256.

بعكس النظام الرأسمالي الذي يهدف لإشباع الحاجات الفردية، فإن هدف النظام الاشتراكي هو إشباع الرغبات الجماعية، ذلك أن تحقيق الربح لا يعتبر عنصرا دافعا للنشاط الاقتصادي، ويؤدي هذا الاتجاه بطبيعة الحال إلى جعل الاختيارات الاقتصادية تختلف من نظام إلى أخر، بمعنى أن القطاعات الاقتصادية التي يوجه إليها الاهتمام في الدول الاشتراكية هي القطاعات التي تنتج وتقدم الخدمات التي يحتاج إليها كل السكان باعتبارها تشبع رغبات ضرورية

لتحقيق هذا الهدف تلجأ الدول الاشتراكية إلى إقرار تحفيزات مادية ومعنوية لفائدة العمال لمضاعفة مجهودهم. وإذا كان الاقتصاد الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويترتب على ذلك أن الهدف من الإنتاج أصبح لإشباع الحاجات الاجتماعية، فإن أداء هذا الاقتصاد لا يكون بتحقيق العمل التلقائي لقوى السوق وإنما عن طريق التخطيط، وهو خاصية جوهرية ثالثة للاقتصاد الاشتراكي

الفرع الثاني: التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية

يهدف هذا التخطيط إلى ضمان سير الاقتصاد مع تحقيق تغير مستمر في هيكل الاقتصاد الوطني في الدولة الاشتراكية، ويتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل التي تهدف إلى توزيع الموارد الإنتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق أهداف معينة وتنسيق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

وبالتالي، فإن تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا الخصوص يمثل الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق للازم للاقتصاديات الاشتراكية، وبمعنى أخر فإن القرارات الجوهرية المتعلقة بنوعية الإنتاج وكميتها وكيفية توزيعها أو بيعها وتوجيهها للاستعمال النهائي في الاستهلاك أو للاستعمال في الإنتاج، ... الخ، يرجع اتخاذها من طرف السلطات القائمة على الحكم في الدولة على أساس الإمكانيات الاقتصادية لتلك الدولة، ولكي يتم لها ذلك يجب أن تكون لها السيطرة الفعلية على موارد المجتمع وقدراته الإنتاجية، ذلك أن القدرة على التصرف هي من أول متطلبات الخطة الاقتصادية من هذا النوع، أي السيطرة على الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الإنتاجية للجماعة، بمعنى أنه يمكن إدراج القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية

وفي هذا الاتجاه فإن الخطة الاقتصادية الاشتراكية تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة، إذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفاً تسعى لتحقيقه بمعنى أنها تحدد الاقتصاد الوطني في مجموعه غاية معينة أو بمعنى أخر "غاية التخطيط". وبالتالي فإن الخطة الاقتصادية الاشتراكية تأخذ بما يلي:

1- الأخذ بالحياة الجماعية المستقبلية.

2- تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة بطريقة تمكنها من تجاوز التناقضات التي تعرقل تحقيق الهدف المتوخى.

3- تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الإنتاجية.

4- اتخاذ القرارات الجماعية بدلاً من القرارات الفردية.

هذه هي الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق أو الاشتراكية التي يكون فيها الاقتصاد مخططاً ولا يخضع للعمل التلقائي لقوى السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وإنما يخضع لعمل يتضمن نشاطات اقتصادية مخططة ومنسقة مقدما إلى تحقيق عمل متوازن للعلمية الاقتصادية بتنفيذ الخطة الاقتصادية المركزية.

يهدف التخطيط في الدول الاشتراكية إلى تحقيق هدف أساسي وهو "التطور المنسجم والمتناسب للاقتصاد". ويتميز هذا التخطيط بمميزات يمكن ذكر أهمها:

أولا: يتميز التخطيط في الدول الاشتراكية بإحداث توازن بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، باعتبار أن القطاع الأول هو الركيزة الأساسية للقطاع الثاني.

ثانيا: إحداث التوازن بين إنتاج مواد تدخل في عملية الإنتاج، وإنتاج مواد موجهة للاستهلاك لكون تقدم الثاني مرتبط بتقدم الأول.

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي

باعتبار أن الشريعة الإسلامية هي خاتمة الأديان السماوية، فهي تصلح للإنسانية جمعاء في كل زمان ومكان وتطبق على كافة جوانب الحياة، وأن أحكامها تتسم بالمرونة والعمومية مما يجعلها تتناسب مع كل عصر وبكل تغيراته ومستجداته. وانطلاقا من أن الشريعة الإسلامية جاءت في شكل مبادئ وقواعد عامة ترسم الإطار العام للنظام الاقتصادي، فهي تستمد الحلول للمشاكل المستجدة في المجتمع من الاجتهاد الذي يجب ألا يتعارض مع تلك المبادئ العامة[44].

من المعلوم أن الإسلام لا يمنع الاستفادة من الأساليب الحديثة في علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لا يوجد حائلا شرعيا من وجود ميزان مدفوعات للدولة، باعتبار ذلك سجلا محاسبيا يوضح الموقف الاقتصادي للدولة في مجال تعاملها مع مختلف الدول سواء على مستوى التصدير أو الاستيراد. كما أن الإسلام لا ينكر

---

[44]- أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 33-35. أنظر أيضا: دويدار محمد، المرجع السابق، ص 15.

ضرورة التخطيط والإعداد لمستقبل الأمة وتنظيم السوق، والمرافق الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، بل تسند هذه المهام إلى العلماء المتخصصين وتصبح فرض كفاية عليهم، بحيث إذا امتنعوا عن القيام بها أَثِمُوا[45].

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

لقد وضع الإسلام القواعد الشاملة التي لا تخرج اجتهادات الإنسان عن حدودها، وترك التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات الإنسانية. وعليه، نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته (الفرع الأول)، ثم دراسة قواعد الاقتصاد الإسلامي (الفرع الثاني).

أولا: تعريف الاقتصاد الإسلامي

يقصد بالاقتصاد الإسلامي ذلك العلم الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات إشباعا لحاجات الناس، وهو لا يختلف في المفهوم الاقتصادي المعاصر والذي يرتكز على إشباع حاجات الناس كهدف عام. وإنما يزيد عنه أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعنى أيضا بجانب ثاني وهو توفير الحياة الكريمة التي تراعي القيم، وتنمي خصائص الإنسان العليا، وتزكي ثواب الله في الآخرة[46].

كما أن الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة من الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته أو هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي (إنتاج، توزيع، تبادل، استهلاك) وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، وينظمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية.

للاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ تختلف عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، لاختلاف المرجعية المذهبية لكل منها، فالاقتصاد الإسلامي يستمد مبادئه وأصوله من الشريعة الإسلامية بما تتضمنه من القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصد وأحكام الشريعة، كذلك ما أثر من تطبيقات عملية في عهد الخلفاء الراشدين، وما اجتهد به علماء الأمة استمدادا مما فهموه من مبادئ الشريعة ومقاصدها وقواعدها الأصيلة.

ثانيا: مميزات النظام الاقتصادي الإسلامي

يلاحظ أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد تميز عن مثيله الوضعي بميزتين هما:

---

[45]– النبهاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة السادسة، دار الأمة للنشر، بيروت، 2004، ص ص 59–65.

[46]– عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 119.

1- مراعاة القيم

حيث يوضح أن النظام الاقتصادي الإسلامي يزيد عن مثيله الوضعي، على أنه لا يهتم فقط بمعالجة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، بل يزيد على ذلك اهتمامه بجانب الأخلاق والمثل العليا للإنسان وارتباطه بالعقيدة التي تحكم المجتمع الإسلامي ألا وهي الدين الإسلامي.

2- مرحلة العمل الاقتصادي

ونقصد هنا اهتمام الاقتصاد الوضعي بمرحلة واحدة وهي الحياة، فيرى أن الإنسان في صراع مع هذه الأخيرة لتلبية أكبر قدر من حاجياته على حساب أشياء أخرى يرفعها النظام الاقتصادي الإسلامي إلى المرتبة الأولى. ويأتي هذا في سياق أن النظام الاقتصادي الإسلامي يضيف مرحلة ثانية للعمل الاقتصادي وهي مرحلة ما بعد الحياة الدنيا، بحيث يسعى الفرد في المجتمع الإسلامي إلى تلبية حاجياته الدنيوية مراعيا آخرته والثواب عند الله عز وجل، وذلك من خلال مراعاته لقيم وأخلاقيات الدين.

الفرع الثاني: قواعد الاقتصاد الإسلامي

تكمن غاية النشاط الرأسمالي في تحقيق الفرد أكبر قدر من الربح المادي، فالمادة مطلوبة لذاتها، مما أدى إلى تفاقم الصراع ما بين الدول حول السيطرة على خيرات العالم. بينما الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى مراعاة العامل المادي نجد الجانب الروحي، وذلك في أن يتجه الفرد من خلال نشاطه الاقتصادي إلى الله تعالى ابتغاء مرضاته وخشيته، مما أدى إلى ترسيخ التعاون والتكامل ما بين أفراد المجتمع. ومن القواعد الإسلامية المقررة أنه لا بد للاقتصاد الإسلامي من قواعد متينة ومحكمة لاستناده إلى الرؤية الشمولية الإسلامية في الحياة، وبناءا على ذلك ينبني الاقتصاد الإسلامي على نوعين من القواعد، وهي: القواعد الثابتة والقواعد المتغيرة

1- **القواعد الثابتة:** وهي عبارة عن مجموعة الأصول والقواعد الاقتصادية التي جاءت بها أحكام القرآن والسنة، ومن ذلك كل ما ينظم النشاط الاقتصادي ويبين القيود التي يخضع لها، وأوجه النشاط المحرمة. ومن أمثلة القواعد الثابتة: النصوص التي تقرر حرمة الملكية الخاصة، والنصوص التي تحتم ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي. وبالتالي فإن هذه الأصول والقواعد يلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للدولة أو أشكال الإنتاج السائدة فيها.

يلاحظ أن نصوص القرآن والسنة التي وردت في المجال الاقتصادي قليلة نسبيا، وأنها جاءت عامة وتتعلق بالحاجات الأساسية لكل مجتمع، وهي صالحة لكل زمان ومكان.

2- القواعد المتغيرة: وهي قواعد تتعلق بالناحية التطبيقية، وتتمثل في الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي يتم بها إحلال أصول الإسلام الاقتصادية في الواقع المادي الذي يعيش المجتمع في إطاره، والتي يكشف عنها الفقهاء في اجتهاداتهم. ومن أمثلتها: إجراءات تحقيق التوزيع العادل للدخل، وسياسات حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، ووسائل جذب المدخرات والمستثمرين، وفي هذا الإطار يمكن القول أن الإسلام لا يمنع الدولة من أن تبحث عن الأساليب والحلول الاقتصادية التي تحقّق بها مصلحتها العامة ومصلحة الأفراد.

يرجع هذا التنوع ما بين قواعد ثابتة ومتغيرة إلى المصدر المعرفي للاقتصاد الإسلامي، وهو الوحي بالنسبة للثوابت، مما يجعلها تعصم ما هو متطور من الوقوع في الخلل. في حين أن الفكر الاقتصادي الأوربي عندما ولى ظهره للمصدر لم يعد عنده ما هو ثابت، ولهذا سمي اقتصادا وضعيا، ويختلف عنه الجانب المتطور في الاقتصاد الإسلامي بأنه محكوم بمعايير مع إعمال العقل فيه وقابليته للتغير.

المطلب الثاني: ضوابط وأسس الاقتصاد الإسلامي

لم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، وإنما هو أيضا تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي للبشرية كافة تحكمه ضوابط محددة، وقد تميز فيه النظام الاقتصادي بمرونته وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى، كما وأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الاعتدال في الإنفاق وضرورة تحري الحلال والابتعاد عن الحرام.

الفرع الأول: الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية

الضابط أخص من القاعدة والقاعدة أشمل من الضابط، فما ورد عند الفقهاء في أن كلا منهما حكم كلي تندرج تحته فروع فقهية، إلا أن الضابط يختص في باب معين. ولم يفرق بعض العلماء بين القاعدة والضابط كمفهوم، وإنما اعتبروهما أمرا واحدا، فذكروا في كتبهم قواعد هي في الأصل ضوابط دون تمييز بين القاعدة والضابط.

وعليه يراعى عند تنفيذ السياسة الاقتصادية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية في المجتمع الإسلامي الانصياع إلى ضوابط معينة، نذكر منها اثنان/

أولا: ضابط الحلال والحرام وتأثيره على الإنتاج والاستثمار

يعتبر هذا الضابط قيدا عاما في الشريعة الإسلامية يرد على كل التصرفات التي يقوم بها الفرد بما في ذلك التصرفات ذات الطابع الاقتصادي. لذلك يحرم على القائمين على الاقتصاد الإسلامي أن يوجهوا إنتاجهم أو استثمارهم إلى نشاطات غير مشروعة مثل إنتاج الخمور، والسجائر وإقامة الملاهي وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، بل يجب العمل على توجيه الاستثمار إلى إنتاج الطيبات من السلع والخدمات

حرم الإسلام الإنتاج الذي يحقق مصلحة الفرد ويضر بالمجتمع، فحرم الإنتاج والربح عن طريق استغلال حاجة المعوزين، أو خداعهم، أو إلحاق الضرر بهم بأي شكل من أشكال الضرر، والأدلة متضافرة على تحريم الضرر بالآخرين، ووجوب إزالته عنهم. ومما يدل على تحريم الإنتاج قوله صلى عليه وسلم: "**لا ضرر ولا ضرار**"، فأي إنتاج فيه إضرار بالآخرين محرم ولا يجوز تنمية المال عن طريقه

وفي الأخير يتعين أن ننوه بأن هذا الضابط هو الأساس والمنطلق لكل منظومة ضوابط النشاط في الاقتصاد الإسلامي، من ذلك نجد أن جميع الضوابط العقدية خصوصا والشرعية للاستثمار لا بد أن تستند إلى مفهومه، وأنها بدونه لن يكون لها معنى أو وجود.

ثانيا: ضابط أولويات الإنتاج للسلع والخدمات في المجتمع

الإنتاج هو تلك العملية المركبة التي تستنفذ جهدا بشريا، وتستهلك موارد وطاقات في إطار زمني معين لإيجاد منافع مادية أو معنوية. بمعنى تثمير موارد الثروة المباحة، ومضاعفة الغلة من أجل رخاء المجتمع، ودعم وجوده وقيمه العليا[47]. ولذلك فإن الشريعة الإسلامية لا تجعل كل ما هو مباح في درجة واحدة، وإنما يتم ترتيبها على مستويات كالتالي:

أ- السلع والخدمات الضرورية، وهي إن فقدت فإن الحياة تتوقف من دونها.

ب- السلع والخدمات ذات الحاجة، وهي إن غابت تحدث حرجا في حياة الناس.

ج- السلع والخدمات الكمالية، وهي إن توفرت تزيد في رفاهية ورخاء الإنسان وفرص استمتاعه في الحياة.

هذا الضابط يفرض على السياسة الاقتصادية أن لا تنتج مستوى منها إلا بعد إشباع المستوى السابق عليه، حيث يتم توجيه السياسة الاقتصادية دائما إلى ما هو أكثر إنتاجية وأعلى منفعة، والأفراد أكثر احتياجا له. ولعملية الإنتاج ضوابط أساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي يمكن إيجازها كما يلي/

---

[47]- علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 18.

1- ضرورة أن تكون أولويات الإنتاج وفق الهرم المقاصدي في الشريعة الإسلامية، وهي أولا الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات.

2- ضرورة أن يكون المنتج من الطيبات المباحة، والبعد عن الخبائث المحرمة.

3- ضرورة الإتقان في صناعة المنتج وبذل الوسع في ذلك.

4- أن لا يرافق عملية الإنتاج ممارسات محرمة، مثل الاحتكار وأكل أموال العمال.

مما سبق، يتبين أن الضابط المقصود هنا هو أن يعتقد المستثمر في نظام الاقتصاد الإسلامي أنه حين يباشر نشاطاته الاستثمارية يكون في عبادة من أعظم العبادات، فما عليه إلا أن يخلص النية لله، وليعلم أن ما يقوم به ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق مرضاة الله، وعليه فإن الإنفاق الاستثماري هو أجر، كما قال صلى الله عليه وسلم: **"إنّك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها"**

الفرع الثاني: مرونة الاقتصاد الإسلامي

الإسلام في الوقت الذي يشرع أحكام الاقتصاد للإنسان يجعل التشريع موجها للفرد، وفي الوقت الذي يعمل لضمان حق العيش والتمكين من الرفاهية، يجعل ذلك يتحقق في مجتمع معين وفي زمان معين، له طراز خاص من العيش. فالإسلام بمرونته ينظر إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع في الوقت الذي ينظر فيه إلى ضمان العيش والتمكين من الرفاهية، ويجعل نظرته إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع أساسا في نظرته إلى العيش والرفاهية.

وعليه يترتب على الأساس العقائدي للاقتصاد الإسلامي مرونته وصلاحيته لكان زمان ومكان. ويقصد بمرونة الاقتصاد الإسلامي السهولة في التطبيق وتبسيط الإجراءات حتى لا تكون عائقا لانطلاق العملية الإنتاجية، كما أن مظاهر تلك المرونة متوفرة لأن مبادئ الاقتصاد الإسلامي جاءت في صورة قواعد عامة يمكن تطبيقها في كل مجتمع حسب ظروفه، وهي تدخل ضمن الجزئيات التي يتكفل بها الفقهاء والمختصون.

ومن أبرز الأمثلة على مرونة الاقتصاد الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين يمكن أن نذكر مثال هو: امتناع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن تطبيق حد السرقة على السارقين، لعدم توفر الشروط الداعية لتطبيقه والمتمثل في تدهور الشؤون الاقتصادية للأمة في تلك الفترة، بالرغم من أن ذلك يعتبر حدا من حدود الله تعالى

الفرع الثالث: الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال

من بين الأسس الاقتصادية في الإسلام الاعتدال في الإنفاق في كافة مجالات الحياة، وفي ذلك يقول جل جلاله: "**ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا**"[48]. ويقول أيضا: "**إنّ المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا**"[49]، فالبخل والإسراف تصرف مذموم في الإسلام. وخير الأمور أوسطها كما ذكر الله تعالى عندما وصف عباده في قوله تعالى: "**والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما**"[50].

وهكذا نجد أن الإسلام يدعو إلى ترشيد الاستهلاك والادخار معا، ورغب في السعي من أجل الرزق الحلال بل جعل طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة. كما دعا إلى التكامل والتضامن الاجتماعي بما يكفل مصلحة الفرد والجماعة معا، ومن أبرز صور التكافل الاجتماعي في الإسلام الزكاة، فهي حق جعله الله للفقراء في أموال الأغنياء، في قوله تعالى: "**فأقيموا الصلاة وأتوا الزكاة**"[51]، فإذا قامت الدولة بتنظيم الزكاة يعيش كل فرد من أبناء المجتمع المسلم في كفاية وأمن، فهي تطمئن الأغنياء على سلامة أموالهم من اعتداء الفقراء عليها بسبب الحرمان والفاقة[52]. كما حرم الله الربا في المعاملات الاقتصادية بجميع أنواعها، ولم يعتبرها مادة اقتصادية[53]، فقال جل جلاله: "**الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرّم الربا**"[54].

المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد الإسلامي

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على ثلاثة ركائز أو أركان أساسية، كما تعتبر المبادئ الرئيسية لتنظيمه، وهي كالأتي:

الفرع الأول: الملكية المزدوجة (الملكية الخاصة والملكية الجماعية)

تعد الملكية من أسس الموضوعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية التي اهتمت بها مختلف الدراسات، بل نستطيع بكل وضوح القول أن الموقف من الملكية يعتبر من أهم وسائل وأسس التمييز بين النظم الاقتصادية. والملكية

---

[48]– سورة الإسراء، الآية 26.

[49]– سورة الإسراء، الآية 28.

[50]– سورة الفرقان، الآية 67.

[51]– سورة البقرة، الآية 43.

[52]– أنظر: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 66. أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 110-111.

[53]– عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 179 وما بعدها.

[54]– سورة البقرة، الآية 275.

بهذا المفهوم تشمل الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة والتي تعرف بأنها الملك المشاع لأفراد المجتمع أو الدولة

ومن مميزات الاقتصاد الإسلامي كونه يقوم على النوعين في آن واحد، لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهو يعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن هناك تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكنا. أما لو حصل التعارض أو تعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد

ومن الأدلة على ذلك ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "**لا يبيع حاضر لباد**"، يعني أن يكون له سمسارا سيبيع له بسعر أعلى مما لو باع البادي بنفسه. ومن الأدلة أيضا قوله صلى الله عليه وسلم: "**لا تلقوا الركبان**"، فالمتلقي سيشتري بسعر أقل وسيبيع للناس بسعر أعلى، وهو فرد قد حرم من ذلك لكي يستفيد أكبر عدد ممكن من الناس من الشراء من الركبان أنفسهم لبيعهم بسعر أقل. ولقد أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهرا وبيعه على الناس، وهكذا نرى الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا كانت تلك الملكية ستلحق أو تؤول بضرر على الناس.

على هذا الأساس، يتضح جليا أن النظام الإسلامي لا يقصر الملكية على الأفراد وحدهم ولا على الدولة وحدها بل يجعلها مشتركة بينهم. وبذلك يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الملكية المشتركة، والإسلام عندما يقرر الملكية الفردية فهو بذلك يراعي فطرة الإنسان وما جبلت عليه من حب المال، وهو بذلك يحقق للإنسان فطرته.

الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة

الحرية مبدأ من المبادئ الاقتصادية الهامة في الإسلام، وتقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع بما يشبع رغباتهم. وقد خالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية ومنع الناس من التملك، وهذا الحرية مقيدة في حدود مبدأ استخلاف الله للأفراد في التملك، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام.

والضوابط الشرعية جعلت الحرية الاقتصادية مضبوطة بتحقيق شروط أو أمور ثلاثة. هي:

الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعا ومتفقا مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية. وهذا القيد يربط الاقتصاد في الإسلام بمعنى الطاعة والعبودية لله وحده، حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم خالصة لوجه الله.

الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الاقتصاد الإسلامي واسعة، ولكن بشرط أن لا يتضمن نصا يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي، وإذا جاء نص على التحريم فيكون دفعا للضرر أو درءا للظلم أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة كما حرم الإسلام على كل فرد ممارسة أي نشاط مهما كان شكله يتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية، ومثله الأخلاقية، وقيمه الروحية السامية، كالربا والاحتكار والغش والغبن وكل عقد فيه غرر[55]، فكل الشرائع السماوية تحرم ذلك لما فيها من أضرار اقتصادية واجتماعية.

الشرط الثاني: أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع. ومثالها:

– ما فعلة النبي –صلى الله عليه وسلم– حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين. وذلك لكي يقيم التوازن بينهم.

- بيع عمر السلع المحتكرة جبرا من محتكريها بسعر المثل.
- تحديد الأسعار منعا لاستغلال الناس والإضرار بهم.
- نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة ... الخ.

الشرط الثالث: تربية المسلم على أن يؤثر بمصلحة نفسه لمصلحة غيره، فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر بالآخرين.

ويرجع سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية إلى عدة أمور منها:

1- أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل. وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم.

2- عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة.

3- إلزام الجماعة بالقيام بما يجب من واجبات عامة، كإنشاء دور التعليم والمستشفيات، والطرق، والخدمات العامة.

4- حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم، كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب.

ومن هنا فإن حق الملكية الخاصة أو الفردية يقيده بقيد الصالح العام، وهو أن يدور في فلك المنفعة الجماعية للدولة. ولذلك فإذا كان الإسلام يقر الحرية الاقتصادية، فإنه يميز بينها وبين الشراهة في الطمع وعدم المشروعية، بما يحقّق التوازن بين المصالح الفردية والجماعية

---

[55]– عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 132-133.

الفرع الثالث: التكافل الاجتماعي

من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانيات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال. وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية، ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع ومنها

1- الزكاة لسد حاجات المعوزين.

2- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات.

3- الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته.

4- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين.

5- شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.